

كومنارى عيراق
دادگای بالاى ئىتىحادى



جمهوريه العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ٤/٢٣/اتحادية العلما

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٢٧ برئاسة القاضي السيد جاسم محمد عبد وعضوية القضاة السادة سمير عباس محمد وغالب عامر شنين وحيدر جابر عبد وحيدر علي نوري وخلف احمد رجب وايوب عباس صالح وبعد الرحمن سليمان علي وديار محمد علي المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

المدعي: رئيس جمهورية العراق / إضافة لوظيفته - وكيله العام رئيس الخبراء القانونيين غازي إبراهيم الجنابي.
المدعي عليهم:

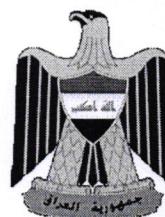
١. رئيس مجلس النواب / إضافة لوظيفته - وكيله كل من المستشار القانوني هيثم ماجد سالم والموظف الحقوقى سامان محسن إبراهيم.
٢. رئيس مجلس الوزراء / إضافة لوظيفته - وكيله المستشار القانوني حيدر علي جابر.
٣. وزير الإعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة / إضافة لوظيفته - وكيله المستشاران القانونيان المساعدان كل من هيثم علي خضرير ورسل كامل جواد.
٤. أمين بغداد / إضافة لوظيفته - وكيله المستشار القانوني سعد عبد الأنبيس محمد وانتصار سلمان علي.

الإدعاء:

ادعى المدعي بوساطة وكيله أن مجلس النواب العراقي ناقش بجلسته المؤرخة ٢٠١٦/١٠/٢٢ مشروع قانون (واردات البلديات) وبعد نقاش طويل صوت عليه بالإيجاب في جلسته رقم (٤) من الفصل التشريعي الأول/ السنة التشريعية الثالثة - الدورة الثالثة وأرسل القانون الى رئاسة الجمهورية لغرض مصادقة رئيس الجمهورية عليه تمهيداً لتشريعه بكتاب المجلس ذي العدد (٩٦٨٧) في ٢٠١٦/١١/١٠. حيث إن القانون المذكور (قانون واردات البلديات رقم (١) لسنة ٢٠٢٣) قد ظهر في جريدة الوقائع العراقية بعدها (٤٧٠٨) في ٢٠٢٣/٢/٢٠ ولتضمنه العديد من المخالفات الدستورية والقانونية، لذا بادر للطعن به أمام هذه المحكمة، للأسباب الآتية: ١. إن إلزم دائرة التسجيل العقاري بعدم إجراء أي معاملة تصرفية على العقار الذي ورد في شأنه إشعار من دائرة البلدية بمديونيته الى البلدية المعنية وفقاً لما ورد في البند (أولاً) من المادة (٦) من القانون لا يتفق وأحكام القانون ذلك أن دائرة الدائنة عليها إتباع الطرق القانونية في إقامة الدعوى على المدين وجز العقار بموافقة المحكمة، وليس إلزم دوائر الدولة بعدم تمشية معاملات الناس بحجية مديونية عقاراتهم، إذ أن دائرة البلدية الدائنة عليها متابعة ديونها وليس ايقاف معاملاتهم. ٢. إن البند (ثانياً) من المادة (٦) المذكورة آنفاً هو الآخر لا يتفق وحق المواطن في تجديد الإجازة له دون الحاجة إلى إيقافها بحجية مديونته

الرئيس

جاسم محمد عبد



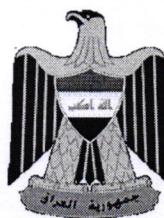
كومنارى عيراق
دادگای بالاى ئىتىحادى

جمهوريه العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ٢٣٤ / اتحادية

إلى دوائر الدولة والاتحادات والنقابات المهنية، إذ يفترض بهذه الجهات متابعة ديونها واستحصالها وفقاً للقانون وليس منع المواطن من استحصال حقه القانوني في منه (إجازة ما) أو (تجديد تلك الإجازة).
٣. إن زيادة الغرامة المنصوص عليها في المادة (٧) من القانون لا يتفق وظروف المواطنين المعاشرة في ظل الوضع الحالي.
٤. إن منع وزير الإعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة وأمين بغداد صلاحية فرض أجور عن الخدمات التي تقدمها وفقاً لما ورد بالبند (أولاً) من المادة (٨) من القانون معناه منحهما سلطة تقديرية وإن هذه السلطة تمتد إلى مناطق فقيرة ليس فيها أبسط الخدمات مما يؤثر على عيش المواطن وملاحقته في رزقه، كما أن منح هذه السلطة للمحافظ وفقاً لما قرره البند (ثانياً) من المادة (٨) لا يتفق مع نص المادة (٢٨ / ثانياً) من الدستور.
٥. إن ما ورد في البند (أولاً) من المادة (١٤) من القانون لا يتفق مع نص المادة (١٤) من الدستور يخل بمبدأ المساواة المنصوص عليه في المواد (١٤ و ١٥ و ١٧) من الدستور، وإن حظر ذلك على غير المسلمين الذين تعيش طبقة واسعة منهم على مردود تلك المواد إنما هو تقيد لحرية العمل التي أباحها القانون إضافة إلى أن هذه المواد تستوفي الدولة عنها ضرائب ورسوم تدر مبالغ كبيرة على الموازنة العامة للدولة، وإن ايرادها في هذا القانون إنما هو إضافة غير صحيحة ولا يتفق وأحكام الدستور، وإن هذه المادة تتعلق ب الهيئة السياحة، وليس لها علاقة بواردات البلديات وكان من المفترض تعديل قانون السياحة، وليس قانون يتعلق بواردات البلديات.
٦. إن زيادة الرسوم الواردة في جدول الرسوم الملحق بالقانون في ظل الظروف الحالية للعراق وجود أعداد كبيرة من المواطنين لها صالح في بعض فقرات الرسوم المذكورة في الجدول، إنما هو زيادة في الضغط المعاشي على المواطن، ذلك أن الجدول أضاف الكثير من المبالغ والرسوم على الناس في حين أن الكثير كان يأمل بتحفيض هذه الرسوم، وقد تستخدم تلك الزيادة من قبل بعض الموظفين ابتزازاً في الوقت الذي لا ترغب الدولة حالياً برفع سقف المعاناة التي يلاقيها المواطن يومياً، لذا طلب المدعى إصدار الحكم بعدم دستورية (قانون واردات البلديات) وتحميل المدعى عليهم الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاما. سجلت الدعوى لدى هذه المحكمة بالعدد (٤/٢٣٤ اتحادية) وتم استيفاء الرسم القانوني عنها وتبلغ المدعى عليهم بعيضتها ومستنداتها وفقاً للمادة (٢١ / أولاً وثانياً) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٢٢، فأجاب وكيل المدعى عليه الأول (رئيس مجلس النواب / إضافة لوظيفته) باللائحة الجوابية المؤرخة ٢٠٢٣/٣/١٦ خلاصتها:
أن المادة (٩٣ / أولاً) من الدستور بينت اختصاص المحكمة بالرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة وليس تقاطعها، وإن القانون - موضوع الدعوى - من التشريعات التي أقرّها مجلس النواب وفقاً لاختصاصه في المادة (٦١ / أولاً) من الدستور، أما فيما يخص الطعن بالمادة (١٤) من القانون فإن المادة (٢ / أولاً)

الرئيس

جاسم محمد عبود



كۆماری عێراق
دادگای بالای ئیتیحادی

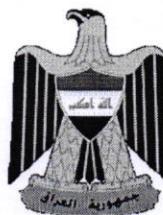
جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٣٤ / اتحادية

من الدستور تضمنت أن الإسلام دين الدولة الرسمي وهو مصدر أساس التشريع ولا يجوز سن قوانين تخالف الشريعة الإسلامية، ولقد أجمع المسلمون في مختلف مذاهبهم على حرمة المتاجرة بالخمور وحرمة تعاطيها، وإن النص - محل الطعن - جاء منسجماً وتجسيداً لنصوص الدستور ولا مخالفة فيها، وطلب ردع الداعي وتحميل المدعى المصارييف وأتعاب المحامية. وأجاب وكيل المدعى عليه الثاني (رئيس مجلس الوزراء / إضافة لوظيفته) باللائحة الجوابية المؤرخة ٢٠٢٣/٣/٢٢ طالباً رد الداعي عن موكله كونه لا يصلح خصماً فيها لأنها لا يملك حق التشريع. وأجاب وكيل المدعى عليه الثالث (وزير الإعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة / إضافة لوظيفته) باللائحة الجوابية المؤرخة ٢٠٢٣/٣/٣٠ تلخصت أن للإدارة السلطة التقديرية في استيفاء الغرامة من المخالف دون الحد الأعلى، وإن المادة (٨) محل الطعن تنسجم مع الغاية الأساسية للمؤسسات البلدية الواردة في قانون إدارة البلديات رقم (١٦٥) لسنة ١٩٦٤ الذي أجاز لها استيفاء الأجور وفقاً للقانون، كما أن المادة (١٣/ثانية) من الدستور أوجبت عدم سن قانون يتعارض مع الدستور، وحيث إن الإسلام دين الدولة الرسمي وهو مصدر أساس التشريع ولا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام وفقاً للمادة (٢) من الدستور، لذا طلباً رد الداعي مع تحويل المدعى المصارييف. وأجاب وكيل المدعى عليه الرابع (أمين بغداد / إضافة لوظيفته) باللائحة الجوابية المؤرخة ٢٠٢٣/٣/٢٢ خلاصتها: أن قانون تحصيل الديون الحكومية حول موكله سلطة منفذ العدل بموجب المادة (٩) منه، وله وضع إشارة الحجز باعتبارها أحد الطرق القانونية لاستيفاء الديون الحكومية، كما إن البندين (أولاً وثانياً) من المادة (٦) محل الطعن لم يأتيا بإضافة لما كان عليه الحال في قانون واردات البلديات الملغى، إذ جاء الحكم نفسه في المادة (٩) منه، وكذلك ما تضمنه البند (أولاً) من المادة (٨) محل الطعن فإن الحكم نفسه ورد في المادة (٥) من قانون واردات البلديات السابق، وبذلك فلا مصلحة في الطعن بهذه المواد، كما أن مبلغ الغرامة لا يفترض إلا عند تحقق المخالفة، وبإمكان المواطنين تجنبها بإخبار دائرة البلدية، وإن تعديل مبلغ الغرامة بات ضرورة ملحة؛ كونها في القانون الملغى السابق لا تزيد على المائة دينار وهو مبلغ لا قيمة له في الوقت الحالي، ومما لا خلاف عليه أن استيراد المشروبات الكحولية وتصنيعها وبيعها يتعارض مع ثوابت الدين الإسلامي، وعلى الصعيد النوعي فقد بات من الضروري في الوقت الحالي زيادة الرسوم فهناك الكثير من المهن التي استحدثت والتي لم يكن منصوص عليها في القانون الملغى منها مهنة أبراج الإنترنت والاتصالات والكليات وغيرها من المهن الجديدة التي كانت إحدى الأسباب في تشريع القانون الجديد النافذ، وأما على الصعيد الكمي فمن الناحية المتعلقة برسم المهنة فلم تزيد مبالغ الرسوم فيها إذ بقت ذات النسبة المحسوبة وفق بدل الإيجار السنوي لمكان ممارسة المهنة، وأما الزيادة بالنسبة لبقية الرسوم فقد جاءت زيادة متماشية مع الوضع الاقتصادي العام للبلاد، زيادة غير مبالغ

الرئيس
جاسم محمد عبد

* ٣



كۆماری عێراق
دادگای بآلی ئیتیحادی

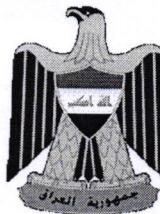
جمهوريه العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ٢٣/٣٤ /اتحادية

فيها وفي متناول المواطنين المفروضة عليهم تلك الرسوم. لذا طلب رد الدعوى وتحميل المدعي الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة. وبعد استكمال الإجراءات التي يتطلبها النظام الداخلي للمحكمة المذكور آنفاً حدد موعداً للمرافعة استناداً للمادة (٢١ / ثالثاً) منه وتبلغ به الأطراف وفي اليوم المحدد تشكلت المحكمة فحضر وكيل المدعي وحضر وكلاه المدعي عليهما الأول والثاني، ووكيلة المدعي عليه الثالث الموظفة الحقوقية رسالت كامل جواد وبusher بإجراء المرافعة الحضورية العلنية، كرر وكيل المدعي ما جاء في عريضة الدعوى وطلب الحكم بموجبها، أجاب وكلاه المدعي عليهم الحاضرين وطلب كل منهم رد الدعوى عن موكله للأسباب الواردة في لائحة الجوابية المربوطة ضمن أوراق الدعوى، اطلعت المحكمة على لائحة وكيل المدعي عليه الرابع المربوطة ضمن أوراق الدعوى، وكرر وكيل كل طرف أقواله السابقة وطلباته، وحيث لم يبق ما يقال أُفهم ختام المرافعة وأصدرت المحكمة قرار الحكم الآتي:

قرار الحكم:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن المدعي رئيس الجمهورية إضافة لوظيفته وعلى لسان وكيله أدعى أن مجلس النواب بجلسته المؤرخة في ٢٠١٦/١٠/٢٢ ناقش موضوع مشروع قانون واردات البلديات وصوت على هذا القانون وأرسله إلى رئاسة الجمهورية حيث تم نشره في الجريدة الرسمية بالعدد (٤٧٠٨) في ٢٠٢٣/٢/٢٠ وحيث إن القانون يتضمن عدداً من المخالفات الدستورية والقانونية، لذا بادر إلى الطعن به أمام هذه المحكمة للأسباب الواردة في عريضة الدعوى تفصيلاً طالباً الحكم بعدم دستوريته هذا القانون وتحميل المدعي عليهم الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة، وبعد المرافعة الحضورية العلنية اطلعت المحكمة على إجابة وكيلي المدعي عليه الأول رئيس مجلس النواب إضافة لوظيفته الواردة في لائحتهما بالعدد (٣٤ / اتحادية ٢٠٢٣/٣/١٦) والتي خلاصتها: أن المدعي إضافة لوظيفته يشير إلى مخالفة القانون - موضوع الطعن - إلى قوانين أخرى، وأن المحكمة مختصة بالرقابة على دستورية القوانين وليس تقاطعها، كما لم يبين وكيل المدعي في الفقرات (٢ و ٣ و ٤ و ٦) من عريضة الدعوى المواد الدستورية التي خالفها القانون، أما فيما يخص المادة (١٤) من القانون فيإن الإسلام دين الدولة الرسمي وهو مصدر أساس للتشريع ولا يجوز سن قوانين تتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام، كما أطلعت المحكمة على اللائحة الجوابية للمدعي عليه الثاني رئيس مجلس الوزراء إضافة لوظيفته المرقمة (ق/٢/٢٢ في ١٣٩٦٤/٦٨/٢٢) والتي خلاصتها: أن موكله لا يصلح خصماً في هذه الدعوى وطلب رد الدعوى لهذه الجهة، كما اطلعت المحكمة على إجابة وكيلي المدعي عليه الثالث

الرئيس
 Jasim Mohammad Abu



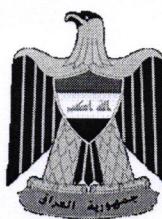
كومنارى عيراق
دادگای بالاى ئىتىحادى

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ٢٣/٤/اتحادية

وزير الإعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة إضافة لوظيفته بموجب اللائحة المؤرخة ٢٠٢٣/٣/٣٠ والتي خلاصتها: أن المدعي هو من صادق على القانون - موضوع الدعوى - وهو بذلك كمن سعى إلى نقض ما تم من جهته، لذا فإن سعيه مردود عليه كما إن الطعن بالمادة (٦/أولاً وثانياً) من قانون واردات البلديات رقم (١) لسنة ٢٠٢٣ فإن استيفاء الديون لا يتطلب إقامة الدعوى القضائية إلا في حالة تعذر استيفائها بالطرق القانونية وتعد إحدى وسائل إجبار المدين على تنفيذ التزامه جبراً، كما أن المادة (٩) من قانون واردات البلديات رقم (١٣٠) لسنة ١٩٦٣ الملغى تضيي بعدم إجراء معاملة تصرفية على العقار ما لم تتأكد من أن ديون البلدية المترتبة بذمة المكلف قد دفعت بكمالها، كذلك المادة (٢٤) من قانون ضريبة العقار رقم (١٦٢) لسنة ١٩٥٩ المعدل، أوصت جميع دوائر الدولة أن لا تجري أي معاملة على العقار ما لم تتحقق من الضريبة المقدرة على المكلف وأنها قد دفعت، أما بخصوص المادة (٧) فإن الغرامة من الجزاءات التي فرضت لحمل المدين على الوفاء وللإدارة السلطة التقديرية في استيفاء الغرامة، أما بخصوص الطعن في المادة (٨/أولاً وثانياً) من القانون فهي لا تتعارض وأحكام القانون وتنسجم مع حرمة المشروبات الكحولية وهي حرمة ثابتة في الشريعة الإسلامية وأن الإسلام دين الدولة ولا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت الإسلام، وطلب رد الدعوى، كما اطلعت المحكمة على اجابة المدعي عليه الرابع أمين بغداد إضافة لوظيفته في لائحة المؤرخة ٢٠٢٣/٣/٢٢ والتي طلب رد الدعوى فيها للأسباب المفصلة في اللائحة منها ما ورد بخصوص الطعن في المادة (٦/أولاً وثانياً) من القانون وهي وسيلة لاستيفاء الديون الحكومية وكان منصوص عليها في المادة (٩) من القانون الملغى وبخصوص المادة (٧) أن مبلغ الغرامة لا يفرض إلا عند تحقق المخالفه، كما أن البند (أولاً) من المادة (٨) هو ذاته ما ورد في المادة (٥) من القانون الملغى ولا توجد مصلحة للمدعي بالطعن فيها، أما بخصوص المادة (٤) فإن الإسلام دين الدولة ولا خلاف على حرمة استيراد المشروبات الكحولية وبيعها وتصنيعها، أما بخصوص زيادة الرسوم على الصعيدين النوعي والكمي، فإن ذلك فرضه استحداث مهن جديدة - لم تكن موجودة سابقاً - والوضع الاقتصادي، كما استمعت المحكمة لأقوال وكلاء الأطراف المدونة ضبطاً، ولدى التأمل في النصوص المطعون بها صراحة في هذه الدعوى والنظر في الطلبات والدفوع المتبادلة بين الأطراف في هذه المحكمة تجد هذه المحكمة إن الطعن الوارد على البند (أولاً) من المادة (٦) من القانون لا يستند إلى أي سند دستوري يمكن لهذه المحكمة اعتماده لهدم قرينة صحة هذا النص ومشروعيته، كما أن هذا النص تراه المحكمة متفرغاً عن النص الدستوري الوارد في المادة (٢٧) من الدستور الذي جعل للأموال العامة حرمة، وأوجب حمايتها على كل مواطن، ولذا فإن غاية هذا النص تحقيق حماية للمال

الرئيس
جاسم محمد عبود

* ٥



قوماري عيراق
دادگای بالائی ئىتىحادى

جمهوريه العراق

المحكمة الاتحادية العليا

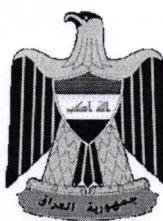
العدد: ٤/٣/اتحادية/٢٠٢٣

العام الذي تمثل بديون الدولة على العقار المزمع التصرف به، وبالتالي فإن المحكمة تخلص إلى أن لا مخالفة دستورية توجب إجابة الدعوى بشأن ذلك، كما أن ذات الحجة الدستورية أعلاه يمكن لهذه المحكمة الاستناد عليها في تقرير سلامة البند (ثانياً) من المادة (٦) من هذا القانون من المخالفات الدستورية، أما بخصوص المادة (٧) من القانون التي نصت على ((يعاقب المكلف المخالف لأحكام البند (أولاً) من المادة (٥) من هذا القانون والبند (ثالثاً) من القسم السابع من الجدول الملحق بهذا القانون بغرامة لا تزيد على (٥٠٠,٠٠٠) خمسماة ألف دينار)) والعيب الذي أسنده وكيل المدعي أن ذلك لا يتفق مع ظروف المواطنين المعاشرة فتجد هذه المحكمة أن المدعي لم يشير إلى أي نص دستوري يتقاطع مع فرض هذه الغرامة، كما أن فرض الغرامات لا يراعى فيه الظروف المعاشرة حتى لو أخذنا جدلاً بزعم المدعي أن الغرامة لا تتماشى مع الظروف المعاشرة للمواطنين، وإنما يراعى في فرض الغرامة هو تحقيق مبدأ الردع عن ارتكاب ما اعتبره المشرع مخالفات الصالحيات الأصلية للمشرع في الحدود الدستورية، أما الطعن بالبندين (أولاً وثانياً) من المادة (٨) وانهما يتعارضان مع المادة (٢٨ / ثانياً) من الدستور وإن في ذلك تأثير على عيش المواطن فتجد هذه المحكمة أن المادة (٢٨ / ثانياً) من الدستور تعفي أصحاب الدخول المنخفضة من الضرائب، أما بخصوص المادة (٨) وما ورد في البند الأول والثاني منها، فإن ذلك يتعلق بسلطة وزارة الإعمار والإسكان والبلديات وأمانة بغداد بفرض الأجور لقاء ما تقدمه من خدمات بعدأخذ موافقة لجنة الشؤون الاقتصادية، وكذلك ذات السلطة التي تمنع للمحافظات بخصوص ذلك بعد موافقة مجلس المحافظة، ومن جانب آخر في ذلك لا يوجد نص دستوري تتعارض مع الظروف المعاشرة للمواطنين. لا سيما وأن الجهات المسؤولة عن تحديد هذه الأجور هي جهات تولت السلطة عن طريق ديمقراطي يضمن المراقبة الشعبية لهذه السلطات مما يجعلها ملتزمة الحدود الدستورية في فرض هذه الأجور فرعاً معقولاً يتناسب مع الظروف المعاشرة للمواطنين وإن ذلك يقع أيضاً في دائرة المحاسبة الدورية لهذه السلطات من خلال الانتخابات العامة، أما بخصوص المطاعن التي أوردها وكيل المدعي حول المادة (١٤) من القانون، وإنها تختلف المواد (١٤ و ١٥ و ١٧) من الدستور، وإنها تقيد لحق العمل وحرمان للدولة من رسوم وضرائب كانت تدر أموالاً كبيرة للموازنة العامة وتجد هذه المحكمة أن حرمة الخمر هو أمر ثابت في الإسلام وعلى ذلك فتوى جميع علماء المسلمين من شتى المذاهب، ذلك لأن هذه الحرمة ثابتة في كتاب الله الكريم بآيات قرآنية قاطعة في تقرير حرمة الخمر في لفظها ودلائلها فقال تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعْنَكُمْ

الرئيس

جاسم محمد عبود

* ٦



جمهورية العراق

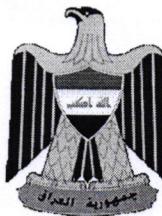
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٣٤ / اتحادية

كُوْمَارِي عِيرَاق
دادِگَائِي بِالْأَيْلَى ئَيْتِيَهَادِي

ثُلُخُونَ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُؤْقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبُغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمُنْسِرِ وَيَصْدُكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ
الصَّلَاةِ فَهُنَّ أَنْثُم مُنْتَهُونَ سورة المائدة - الآية (٩١-٩٠) فجد في الآيتين الكريمتين أن الله تعالى قرن
الخمر بالأنصاب والأذلام والتي قال تعالى عنها في موضع آخر من كتابه الكريم (إذْلُكُمْ فِسْقٌ) سورة المائدة
- الآية (٣) ثم عبر القرآن عنها بأن سماها (رجس) ولفظ (الرجس) أطلق في القرآن على الأوثان ولحم
الخنزير وهو يدل على التغافل والزجر الشديد ثم أن الآية استخدمت لفظ (اجتنبوا) ولفظ الإجتناب لفظ استخدم
في النزير عن الأوثان وعبادتها فقال تعالى (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْنَ الزُّورِ)
سورة الحج - الآية (٣٠) وقال تعالى (وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ)
سورة النحل - الآية (٣٦) وقال (وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا) سورة الزمر - الآية (١٧)
واستخدم (الاجتناب) في ترك كبائر الذنوب والآثام فقال تعالى (إِن تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُثْهِنُ عَنْهُ نُقْرِنْ
عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ) سورة النساء - الآية (٣١) و(الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا الْمُمْمَ)
سورة النجم - الآية (٣٢)، أما في السنة النبوية قال الرسول صل الله عليه وآله وسلم (كل مسكر خمر وكل
مسكر حرام) وقال (لا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن) وقال (أتاني جبريل فقال: يا محمد إن الله لعن
الخمر وعاصرها، ومعتصرها، وشاربها، وحاملها والمحمولة اليه، وبائعها، ومباعها، وساقيها، ومسقاها)
وحيث لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت الإسلام، ومنها هذا الثابت استناداً للمادة (٢/١٥ و ١٤)
من الدستور، لذا يكون النص المطعون به منسجماً مع ما قرره الشرع الإسلامي في ذلك، أما ما أورده وكيل
المدعى أن هذا النص يخالف أحكام المواد (١٤ و ١٥ و ١٧) من الدستور فهذا القول لا يستند إلى حجج
معتبة، ذلك لأن مبدأ المساواة الذي نصت عليه المادة (١٤) خلاصته تقرير المساواة بين العراقيين في الحقوق
والواجبات والمادة المطعون بها لا تنطوي على أي امتياز لشريحة من العراقيين دون الأخرى، أما مفهوم الحقوق
والحريات التي أكدتها الدستور في المادة (١٧) لل العراقيين فقد فصلها الدستور في ماد لاحقة وهي الحق
في الحياة والأمن والحرية بما لا يتعارض وحقوق الآخرين والآداب العامة والحق في الشخصية والحقوق الخاصة
المساكن وحق التقاضي والدفاع وحق العمل والحق في الملكية الخاصة والحق في الجنسية والحقوق الخاصة
بالمحافظة على الأسرة وحماية الطفولة والأمومة والشيخوخة ورعاية النشء والشباب وحرية السفر والتعبير
وغيرها من الحقوق والحريات الالزمة للعيش الكريم واللائق التي تنص عليها صراحة في نصوص الدستور،
ولا تجد هذه المحكمة في القيد الذي فرضته المادة (١٤) من القانون الطعين ما يمس الحقوق والحريات
الأساسية التي كفلها الدستور، بل على عكس ذلك تجد المحكمة أن هذا المنع الوارد في النص اعلاه يدعم تمنع
ال العراقيين بحقوقهم في العيش في أسرة متماسكة في كيانها وقيمها الدينية والأخلاقية والوطنية وفق ما تقرره

الرئيس
جاسم محمد عبود



كۆماری عێراق
دادگای بآلی ئیتیحادی

جمهوريه العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٣٤ / اتحادية/ ٢٠٢٣

المادة (٢٩/أولاً) من الدستور وذلك لما في نشر تعاطي الخمور من شرور تضرب القيم الدينية والأخلاقية والاجتماعية التي يجب صيانتها في هذا المجتمع، فليس هناك من منطق سليم يقرر أن هناك مساحة للتسامح في تداول وتعاطي الخمور واستيرادها أو صناعتها، وبين القيم الأخلاقية للمجتمع التي يراد لها أن تسود والتي ترجع في جذورها إلى قيم دينية موغلة في عمق المجتمع العراقي، أما التحجج أن نص المادة (١٤) سيحرم خزينة الدولة من عوائد مالية كانت ترتفدها مصدرها الرسوم والضرائب التي تفرض على تجارة الخمور وتصنيعها، فإن هذا التحجج لا وجاهة له؛ ذلك لأن الدولة وخزينتها هي وسيلة لتحقيق الحياة الكريمة التي تصورها المشرع الدستوري للمجتمع وأفراده، وهي ليست غاية بذاتها حيث إن الغاية من وضع النصوص الدستورية ثم القوانين هو أن يعيش الفرد في مجتمع سليم صحيًا وأخلاقيًا وتتوافر فيه فرص العيش الكريم وتحارب فيه الجريمة وأسبابها وكل ما يقلق العيش بسلام، ولعل من أسباب الكثير من الجرائم والمشكلات الاجتماعية هو تعاطي الخمور وإن مكافحة هذه الجرائم والمشكلات الاجتماعية في كثير من الأحيان تكلف خزينة الدولة أموالًا معتبرة غير منظورة تنفقها الدولة في المؤسسات الشرطية والتعليمية وأحياناً الصحية وغيرها من المؤسسات من لها صلة بذلك، مما تقدم تجد هذه المحكمة أن دعوى المدعي رئيس الجمهورية إضافة لوظيفته لم تستند إلى أسباب دستورية كافية لإيجابتها بحق المدعي عليه الأول رئيس مجلس النواب أما بخصوص المدعي عليهم الآخرين إضافة لوظائفهم رئيس مجلس الوزراء ووزير الإعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة وأمين بغداد فتجد المحكمة أنهم لا يصلحون خصوماً في هذه الدعوى كونهم جهات تنفيذية غير مشرعة لهذا القانون، لذا تكون الدعوى واجبة الرد بحقهم من هذه الجهة،

لما تقدم كله قررت المحكمة الاتحادية العليا ما يأتي:

أولاً: رد دعوى المدعي رئيس الجمهورية/ إضافة لوظيفته بحق المدعي عليه رئيس مجلس النواب إضافة لوظيفته لعدم وجود المخالفة الدستورية.

ثانياً: الحكم برد دعوى المدعي رئيس الجمهورية/ إضافة لوظيفته بحق المدعي عليهم رئيس مجلس الوزراء ووزير الإعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة وأمين بغداد/ إضافة لوظائفهم لعدم توجه الخصومة استناداً للمادة (٨٠) من قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المعدل.

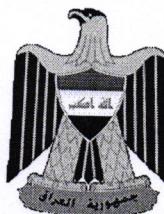
ثالثاً: تحويل المدعي إضافة لوظيفته المصاريف وأتعاب محاماة وكلاء المدعي عليهم إضافة لوظائفهم المستشار القانوني هيثم ماجد سالم والموظف الحقوقي سامان محسن إبراهيم والمستشار القانوني حيدر علي جابر والمستشار القانوني المساعد كل من (هيثم علي خضير ورسـلـ كـاملـ جـوـادـ) والمستشار سعد عبد الأنـيسـ محمدـ والـمـسـتـشـارـ اـنتـصـارـ سـلـمانـ عـلـيـ مـبـلـغاـ قـدـرهـ مـائـةـ أـلـفـ دـيـنـارـ تـوزـعـ بـيـنـهـ بـالـتسـاوـيـ).

الرئيس

جاسم محمد عبود

* ٨

كومنارى عيراق
دادگای بالاى ئىتىحادى



جمهوريه العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٣/٣٤ (اتحادية)

وصدر القرار بالأكثريه استناداً للمواد (٩٣ / ٩٤ و ٩٥) من دستور جمهوريه العراق والممواد (٤ و ٥) من قانون المحكمه الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل بالقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢١ باتاً وملزماً للسلطات كافة وأفهم علناً في ١٠ / صفر ١٤٤٥ هجري الموافق ٢٠٢٣/٨/٢٧ ميلادية.

القاضي
 Jasim Mohammad Jiboud
رئيس المحكمه الاتحادية العليا